أثر نمط ملكية الصحف المصريـــة على أجنده القضايا التي تتناولها دراسة تحليلية

د/ محمود منصور هيبة*

المقدمة والإطار النظري :

تعتمد الأنظمة السياسية على وسائل الإعلام لتحقيق أهداف عدة، أبرزها الحفاظ على النظام ،وتحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي ، وكسر الحواجز الوهمية بين فئات الشعب ، بهدف خلق إجماع عام حول الموضوعات والقضايا التي يسعى النظام السياسي لنشرها ، وذلك عبر تنظيم المواطنين وتعبئتهم لتنفيذ تلك الأنشطة[١] ، وبذلك تقوم وسائل الإعلام بمعاجلة الموضوعات والقضايا بطريقة تتفق ورؤية النظام السياسي الذي يسعى لإقناع الجماهير بوجهة نظره[٢] ، سواء حيال القضايا الداخلية أو الخارجية ، لخلق رأي عام تجاه الموضوعات المثارة ، ومن هنا يتم تشكيل اتجاهات الرأي العام ، من خلال التركيز على قضايا معينة ، وتهميش قضايا أخرى ، مما يؤدي إلى تغيير الخريطة العامة للأحداث[٣] وفقاً لرؤية تلك الوسائل الإعلامية المتبنية وجهة نظر قياداتها التي تعتمد عليها إلى حد كبير .

ولقد شهد النظام الصحفي المصري وحتى وقت قريب نظامين صحفيين فرعيين أساسيين: النظام الصحفي الأول والأكثر استمرارية هو الصحف القومية والتي نشأت في ظل قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٦٠ والذي حول ملكية دور الصحف القائمة إلى صحف مملوكة للاتحاد الاشتراكي التنظيم السياسي الوحيد في ذلك الوقت ، ومنذ ذلك التاريخ شكلت ملكية الصحف القومية إطاراً لتبني مواقف وتوجهات السلطة السياسية التي تحكمت في هذه الصحف عبر عمليات تنظيمية مباشرة وغير مباشرة أعطتها في نهاية الأمر إمكانية صناعة وتوجيه سياسات تحرير الصحف القومية عبر السيطرة على مجالات تمويلها وإدارتها وتعيين قياداتها الإدارية والتحريرية ، الأمر الذي أنتج في نهايته معالجات تتبنى مواقف وسياسات الدولة[٤].

كما تضمن النظام الصحفي المصري نظاماً أخر فرعياً تمثل في الصحافة الحزبية التي خرجت إلى الوجود ثانية ، بمقتضى صدور قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٧٧ والذي فتح الباب لإصدار صحيفة أو أكثر ، ولم تستقر هذه التجربة الصحفية لتصبح عنصراً فرعياً أساسياً في النظام الصحفي المصري حتى عام ١٩٨٢ حيث سمح مناخ حرية التعبير والاستقرار لها أن تتطور وتتوسع ، وتجئ منظومة الصحف الخاصة لتمثل ضلعاً ثالثاً في النظام الصحفي المصري ، والتي تحددت ملامحه في نوفمبر عام ١٩٩٥ حين صدرت الصحف الخاصة الأمر الذي يفسر

توافر المناخ السياسي الداعم للحريات والذي تزامن معه على المستوى الاقتصادي نشاط ملحوظ في سياسات الخصخصة للشركات العامة.

وتهتم بحوث ترتيب الأولويات Agenda setting بدراسة العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المجتمع .

وتفترض هذه النظرية أو وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع ، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة والتحكم في طبيعتها ومحتواها ، هذه الموضوعات تثير اهتمامات الناس تدريجياً وتجعلهم يدركونها ويفكرون فيها ويقلقون بشأنها وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبياً من الموضوعات الأخرى التي لا تطرحها وسائل الإعلام[٥].

ولقد أجرى الكثير من باحثي الاتصال تطبيقات وأبحاث متعددة على نظرية وضع الأجندة تم من خلالها التحقق من أفكار النظرية الأساسية ، وتوصلت معظم هذه الدراسات إلى قابلية اختيار علاقتها بالنسبة للقضايا السياسية وما سواها بوصفها المضامين التي تناقشها وسائل الإعلام[٦].

وعند تناول الصحف كإحدى وسائل الإعلام وربطها بأجندة القضايا التي تتناولها وبفاعليتها في إحداث الأثر في إطار نمط الملكية "حكومي – حزبي – خاص" فإن ذلك يعود إلى مجموعة المميزات والخصائص التي تتمتع بها الصحف دون غيرها من الوسائِل ، على اعتبار أن هناك مجموعة من العناصر الرئيسية التي تتحكم إلى حدٍ كبير في وضع أجندة القضايا التي تتناولها وسائل الإعلام ومن بينها الصحف والتي حددها باحثون كثيرون ومنها ، القائم بالاتصال أو حارس البوابة ، المالك للوسيلة ، سواء كان حكومياً أو حزبياً – أو خاصاً ، المسئولون الحكوميون في الدولة[٧] ، العوامل الاقتصادية ومجموعات الضغط[٨]، الإعلان السياسي المدفوع الثمن ، الصفوة"[٩]، الوكالات والمحطات والصحف الكبرى المسيطرة على سوق الأخبار ، الرأي العام .

مشكلة البحث :

في إطار ما تقدم تتضح مشكلة البحث في رصد أثر نمطية ملكية الصحف المصرية الذي يمثل أحد المحددات الأساسية التي تتحكم في عملية وضع أجندة القضايا التي تتناولها الصحف المصرية بتنوعها القومي والحزبي والخاص، حيث مثلت صحيفة الأهرام نمطاً للملكية الحكومية ، وصحيفة الأهالي نمطاً للملكية الحزبية ، وصحيفة الأسبوع نمطاً للملكية الخاصة ، وذلك في

إطار تنوع وتعدد القضايا المطروحة على صفحات هذه الصحف محل الدراسة ، في ظل الخيارات العديدة للتعبير عن اهتمام تلك الصحف بعرض القضايا والموضوعات وترتيبها ترتيباً يعبر عن مستويات الاهتمام ودرجاته .

ومن خلال ذلك تتناول الدراسة أثر نمط الملكية على مجموعة القضايا التي تتناولها الصحف محل الدراسة .

أهمية البحث :

- يمثل نمط الملكية أحد المنطلقات الأساسية والتي تبنى عليه السياسات التحريرية للصحف باعتباره محدداً يلعب المالك للوسيلة فيه دوراً رئيسياً في تحديد القضايا التي تصلح للنشر من عدمه ، وبما يتفق مع القوانين واللوائح التي تنظم سير العمل .
- تمثل نظرية وضع الأجندة إحدى النظريات الهامة التي ترصد أولويات عرض القضايا وتقديمها ، مما يدفع بالباحث إلى الوقوف على فاعلية هذه النظرية ومحاولة تطبيقها على أنماط مختلفة من الصحف تتداخل فيها الكثير من المحددات .
- أن الربط بين أجندة القضايا وملكية الصحف يعد بعداً جديداً يسعى الباحث من خلاله إلى التأكيد على أن الملكية تؤثر في ترتيب أولويات عرض القضايا وتناولها .

أهداف البحث :

- التعرف على أثر نمط الملكية في ترتيب أولويات عرض القضايا التي تتناولها الصحف محل الدراسة .
- الكشف عن العلاقة بين التوجهات السياسية للإصدارات الصحفية وأولويات عرض القضايا وتناولها.

فروض الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرض الرئيسي الآتي:

أن نمط الملكية يؤثر تأثيراً إيجابياً في ترتيب أولويات عرض القضايا وتناولها وينطلق من هذا الفرض الفروض التالية :

١-أن الملكية الحكومية تؤثر تأثيراً إيجابياً في أولويات عرض القضايا الرسمية .

٢- أن الملكية الحزبية تؤثر تأثيراً إيجابياً في أولويات عرض القضايا التي تتناسب وسياستها الحزبية .

٣- أن الملكية الخاصة تؤثر تأثيراً إيجابياً في أولويات عرض القضايا الجماهيرية .

نوع البحث:

يعد البحث من البحوث الوصفية التحليلية حيث تهتم برصد وتوصيف وتحليل أجندة القضايا التي تتناولها الصحف المصرية محل البحث ، وذلك من خلال الاهتمام بالأرقام للوصول للإستنتاجات العلمية التي تعتمد على استخدام أساليب التحليل في دراسة الظاهرة الاتصالية .

مناهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على منهجين أساسيين هما:

- **منهج المسح الشامل** : من خلال مسح القضايا التي نشرت بالصحف محل الدراسة على مستوى الشئون المحلية والعالمية وذلك على مدار شهرين متتاليين حتى يمكن من خلالهما أن نحدد أثر نمط الملكية في عرض أولويات القضايا التي تتناولها مثل هذه الصحف .
- **المنهج المقارن** : وذلك من خلال المقارنة على مستويين :

المستوى الأول : المقارنة بين مجموعة القضايا في الصحيفة الواحدة من خلال رصد التكرارات للقضايا وإعادة ترتيبها في إطار مقارن .

المستوى الثاني : المقارنة بين ترتيب القضايا في مختلف الصحف المصرية محل الدراسة مراعياً في ذلك الأنماط المختلفة لملكية هذه الصحف سواء كانت حكومية أو حزبية أو خاصة .

أسلوب جمع البيانات:

تحليل المضمون: للوصول إلى الوصف الكمي والمحتوى الظاهر لعملية الاتصال من خلال رصد القضايا التي تناولتها الصحف المصرية محل الدراسة للتعرف على حجم وتكرار القضايا بكل صحيفة حتى يمكن ترتيب أولويات عرض هذه القضايا.

عينة البحث :

ثم اختيار عينة من الصحف المصرية ممثلة لمختلف أنماط الملكية ، حيث تم اختيار صحيفة الأهرام ممثلة للملكية الحكومية ، وصحيفة الأهالي ممثلة للملكية الحزبية ، وصحيفة الأسبوع ممثلة للملكية الخاصة وذلك خلال شهري ديسمبر ٢٠٠٤ ويناير ٢٠٠٥م.

واستخدم الباحث طريقة الأسبوع الصناعي في الاختيار العشوائي للعينة ، وخاصة لصحيفة الأهرام الممثلة للملكية الحكومية باعتبارها صحيفة يومية وراعى أن تمثل أيام الأسبوع في اختياره للعينة ، بينما اختار الباحث العينة العمدية أو القصدية في إطار دورية إصدار الصحف الممثلة لأنماط الملكيات الأخرى.

قياس الصدق والثبات:

مر اختبار صدق الاستمارة بتحديد أبعاد البحث وأهدافه ووضعت الأسئلة بشكل دقيق وتم عرض الاستمارة على مجموعة الخبراء والمحكمين الذين أشاروا بصلاحية الاستمارة للتطبيق

وقدرتها على الإجابة عن فروض البحث ، واعتمدت في قياس الثبات على إعادة الاختبار مع نفسي .

المعالجة الإحصائية للبيانات:

تم الاعتماد على حساب التكرارات والجداول البسيطة في تحليل مضمون الصحف .

المفاهيم المستخدمة في البحث :

الأثـــر :

ويقصد به الباحث رصد التأثيرات التي ترتبط بنمط ملكية الصحف في إطار تقديمها للقضايا .

نمط الملكية:

في إطار المعنى اللغوي امتلك الشيء أي احتكره ، والنمط هو النوع أو النموذج المستخدم ، وفي هذه الدراسة يرصد الباحث أنماطا متعددة من الملكية للصحف المصرية (حكومي – حزبي – خاص).

الصحف المصرية :

مجموعة الإصدارات الصحفية التي تصدر في مصر في إطار تنوع ملكيتها ، وتوجهاتها ، وسياساتها . وقد راعى الباحث تمثيل التوجهات المختلفة في الدراسة سعياً منه لرصد الآثار المترتبة على ذلك في ضوء أولويات عرض القضايا.

أجنـدة القضايـا:

مجموعة القضايا في الصحف المصرية الحكومية والحزبية والخاصة المرتبة حسب أولويات اهتمام الصحف في ضوء نمط ملكيتها وأيديولوجيتها وسياساتها التحريرية.